Evaluating The Financial Performance Of Syrian Private Conventional Banks During The Syrian Crisis

(Analytical Study On Two Conventional Private Banks Using CAMEL Model)

Dr. Qais Khader [*]
Yazan Harfoush [**]

(Received 20 / 11 / 2019. Accepted 23 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

The research aimed to shed light on the work of the traditional private banking sector during the period of the Syrian crisis, and measure the performance of this sector, and to assess the financial performance of traditional private banks during the period between 2011 and 2017, the researcher relied on the deductive and inductive approaches through the collection of data from different sources and access On the previous studies, in order to form the theoretical framework of the research and descriptive analytical method, by studying the financial performance indicators of a sample of conventional banks, and used for this disclosures and financial statements of banks, then the researcher collected data, and then analyzed by CAMEL model. The researcher reached the most important results as follows: The private banking sector witnessed a decline in net profits in most of the crisis years, in addition to some banks saw losses in profits during the period of the Syrian crisis. Bank Audi achieved a strong rating according to the capital adequacy index, a satisfactory rating according to the asset quality adequacy index, a satisfactory rating according to the management quality index, a marginal rating according to profitability index, and a middle rating according to the liquidity management index. A satisfactory rating according to the asset quality adequacy index, a middle rating according to the management quality index, a profitability index and a satisfactory liquidity rating.

key words : conventional Private Banks - Financial Performance –CAMEL model – Syrian Crisis.

[*]**Assistant Professor Department Of Economics, Faculty Of Economics, Damascus University, Damascusk Syria.**
[**]**Graduate Student (Master) - The Department Of Economics, Faculty Of Economics, Damascus University, Syria.**

تقييم الأداء المالي للمصارف التقليدية الخاصة السورية خلال فترة الأزمة السورية (دراسة تحليلية على مصرفين تقليدين خاصين باستخدام نموذج CAMEL)

الدكتور قيس خضر [*]

يزن حرفوش [**]

(تاريخ الإيداع 20 / 11 / 2019. قُبِل للنشر في 23 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على عمل القطاع المصرفي الخاص التقليدي خلال فترة الأزمة السورية، وقياس أداء هذه القطاع، وتقييم الأداء المالي لمصرفين خاصين تقليديين خلال الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2017، وأعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وذلك من خلال تجميع البيانات من المصادر المختلفة والاطلاع على الدراسات السابقة، بهدف تكوين الإطار النظري للبحث وعلى المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة مؤشرات الأداء المالي لعينة من المصارف التقليدية، واستخدم من أجل ذلك الإفصاحات والقوائم المالية للمصارف، ثم قام الباحث بجمع البيانات، ومن ثم تحليلها وفق نموذج CAMEL. وتوصل الباحث على أهم النتائج التالية: شهد القطاع المصرفي الخاص انخفاضاً في صافي الأرباح في معظم سنوات الأزمة، بالإضافة إلى أن بعض المصارف شهدت خسائر في أرباحها خلال فترة الأزمة السورية. حقق مصرف عودة تصنيفاً قوياً وفق مؤشر كفاية رأس المال، وتصنيفاً مرضياً وفق مؤشر كفاية جودة الأصول، وتصنيفاً مرضياً وفق مؤشر جودة الإدارة، وتصنيفاً حدياً وفق مؤشر الربحية، و تصنيفهما وسطاً وفق مؤشر إدارة السيولة، حقق مصرف سورية والمهجر تصنيفاً قوياً وفق مؤشر كفاية رأس المال وتصنيفاً مرضياً وفق مؤشر كفاية جودة الأصول، وتصنيفاً وسطاً وفق مؤشر جودة الإدارة، وتصنيفاً وفق مؤشر الربحية، وتصنيفاً مرضي وفق مؤشر إدارة السيولة.

الكلمات المفتاحية: المصارف التقليدية الخاصة – الأداء المالي – نموذج CAMEL – الأزمة السورية.

[*] **مدرس – قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق– دمشق– سورية.**

[**] **طالب دراسات (ماجستير) – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق– سورية.**

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي المحور الأكثر أهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكونه القطاع الأكثر حساسية بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ويمثل العنصر الرئيسي في توطيد ثقة المستثمرين بالدولة وترجمة لسياسة الدولة الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك اقتضى العمل على ضرورة إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تساعد على احتواء واستقطاب فائض الأموال وتوجيهها نحو القطاعات التي تعاني من العجز بالتمويل من خلال تقديم التمويل والخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها اللازم لمتابعة نشاطها الاقتصادي، كما اقتضى العمل على إخضاع هذا القطاع للرقابة بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وحماية حقوق المودعين والمساهمين بما يضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية بالشكل المناسب والوصول الى بناء قطاع مصرفي سليم يسهم بشكل فاعل في تطوّر الاقتصاد الوطني وازدهاره.

إن قياس الكفاءة المصرفية يهدف إلى التأكد من وجود نظام مصرفي سليم ومعافى في سورية قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة الصعوبات التي وجدت نتيجة للأزمة السورية، حيث أن تحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة أصولها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مواجهة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة مع تقليل مخاطر التشغيل الى أدنى حد ممكن وخاصة خلال فترة الأزمة المالية التي تمر فيها سورية حالياً.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1-دراسة (بن سفاع، 2008): "تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية لأداء المصرف الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007

سعت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف تجلت في معرفة مقدرة نموذج CAMEL على اعطاء صورة متكاملة عن أداء المصرف الأهلي اليمني وتقييم كفاءة أداء المصرف وأخراً تحديد جوانب القوة والضعف في بعض مجالات الأداء المصرفي، أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فهي زيادة قدرة المصرف على مواجهة الأصول ذات المخاطر عند تطبيق نموذج CAMEL واهتمام إدارة المصرف في اقتناء الأصول المحققة للإيرادات بما يساعد المصرف على التوسع والمنافسة وكما أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعا مضطردا في ربحية المصرف وأخراً توجه المصرف نحو تقوية جانب السيولة لمواجهة الحالات الطارئة ولمواجهة السحب على الودائع خاصة قصيرة الأجل،

2-دراسة (الفرا، 2008): "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة مصرف فلسطين)، الجامعة الإسلامية غزة،

تمثلت أهداف هذه الدراسة بتقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وذلك من خلال دراسة حالة مصرف فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية والوقوف على مواطن القوة والضعف في أداءه بالإضافة إلى هدف زيادة كفاءة وفاعلية العمل الرقابي لدى مصرف فلسطين، ومن أهم النتائج المتعلقة بموضوع البحث هي حصول مصرف فلسطين على المستوى الأول وفقا لسياسة التقييم المركب، مما يعني أن المصرف سليم ولا يوجد حالة ضعف تشوبه فيما يتعلق بمكونات نظام CAMELS.

3-دراسة (الغصين & نشواتي، 2014) بعنوان: تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج "CAMEL"

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج "CAMEL" المتمثلة ب مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر جودة الإدارة، مؤشر إدارة الربحية، ومؤشر إدارة السيولة، وذلك بهدف اكتشاف أي من المصرفين الإسلامي أو التقليدي حقق أداء أفضل من الآخر بالإضافة إلى دراسة مدى انعكاس الأداء المالي على مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء. ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار جميع المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية خلال الفترة (2006–2012)، وتم توظيف اختبار t–test لدراسة معنوية الفروق بين متوسطات النسب المالية وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر مؤشرات الأداء المالي على مستوى ثقة العامة، وتوصلت الدراسة إلى تحقيق المصارف التقليدية لأداء مالي أفضل من المصارف الإسلامية وإلى أن مستوى ثقة العامة لجمهور العملاء في المصارف الإسلامية ينشأ بشكل رئيسي من الأداء المالي المتحقق لها على عكس ما تم التوصل إليه بالنسبة للمصارف التقليدية.

الدراسات الأجنبية:

1–دراسة (Sangmi، 2010) بعنوان: تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية في الهند: تطبيق على نموذج CAMEL

Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL Model

هدفت الدراسة إلى تحليل أداء المالي لبنكين الرئيسيين المتمركزين في شمال الهند ، وهما (بنك البنجاب الوطني ، PNB) وهو أكبر البنوك المؤممة و(بنك جامو وكشمير ، JKB) وهو أكبر بنك في القطاع الخاص باستخدام نموذج CAMEL، وتحديد العوامل التي أدت إلى هذا الأداء وذلك خلال عامي 2001–2005، وتوصل الباحث إلى أن المصرفين لديهما أداء مالي سليم ومرضٍ فيما يتعلق بكفاية رأس المال ، وجودة الأصول ، والقدرة الإدارية والسيولة..

2–دراسة (Munir & Bustamam، 2017) بعنوان : معدل CAMEL لتقييم أداء المصارف من حيث الربحية (مقارنة بين بنوك ماليزيا وأندونسيا)

CAMEL Ratio On Profitability Banking Performance (Malaysia Versus Indonesia)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أداء البنوك الربحية بناءً على CAMEL (كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، الإدارة ، الأرباح والسيولة). حيث تم قياس كفاية رأس المال بنسبة حقوق الملكية (DER) والقروض غير العاملة (NPL) ، ونوعية الأصول بعائد الأصول (ROA) ، وقياس الإدارة حسب التكلفة لكل دخل ، والأرباح تم قياسها بعائد حقوق الملكية (ROE) والسيولة تم قياسها من خلال الفائدة والودائع، تضمنت العينة 10 بنوك في ماليزيا و 9 بنوك في إندونيس منذ 2010–2015. استخدم هذا التحليل المنهج الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد ، حيث أظهرت نتائج هذا البحث أن الربحية المصرفية لها أداء جيد وفق تحليل CAMEL، إن تحليل CAMEL له علاقة كبيرة بربحية البنك.

3–دراسة (Ghazavi & Bayraktar، 2018) بعنوان : التحليل المالي للبنوك التركية باستخدام طريقة CAMELS

Performance Analysis Of Banks In Turkey Using Camels Approach

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي لستة بنوك تركية للفترة 2005–2016. حيث تتألف العينة من بنكين من بنوك الودائع المملوكة للدولة، وثلاثة بنوك خاصة، وبنك أجنبي واحد، وتم استخدام طريقة CAMELS لتحليل أداء البنوك، وتوصل الباحثين إلى أهم النتائج التالية: حقق بنك زيرات أعلى معدل (29.32٪) بينما وصل بنك هالك إلى أقل تصنيف (21.94٪). إن قيم نسب CAMELS لعام 2016 قريبة جدًا من بعضها البعض. ومع ذلك ، عند إجراء

التحليل خلال فترة الدراسة ، لوحظ بعض الاختلافات الهامة في فئات CAMELS للمصارف. بالإضافة إلى ذلك ، تشير نتائج اختبار ANOVA إلى أن نسب CAMELS مختلفة بين المصارف بشكل كبير على مر السنين. أخيرًا ، توضح مقارنة تصنيفات CAMELS مع التصنيفات المؤسسية أن تصنيفات CAMELS لا يختلف عن المؤشرات المالية للشركات.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تمت الدراسات السابقة في بيئة مختلفة عن البيئة السورية، في حين أن الدراسة الحالية تمت على المصارف التقليدية الخاصة خلال فترة الأزمة، استخدمت الدراسات السابقة نماذج مختلفة والنسب المالية لقياس الكفاءة، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسات السابقة من حيث النموذج المستخدم camel، إلا الدراسات السابقة كانت تستخدم نسبة أو نسبتين لقياس محاور نموذج CAMEL، في حين أن الدراسة الحالية استخدمت ثلاث نسب لقياس كل محور من محاور CAMEL من خلال الجمع بين النسب الموجودة في الدراسات السابقة، بالتالي تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال عدد ونوع النسب المستخدمة في نموذج CAMEL، ومن حيث السلسة الزمنية الواقعة خلال الفترة 2011-2017.

مشكلة البحث

تشهد الجمهورية العربية السورية أزمة غير مسبوقة منذ العام 2011، وكانت تداعياتها الاقتصادية كبيرة فقد أصابت معظم القطاعات والفعاليات وفي مقدمتها القطاع المصرفي. ليس من السهولة بمكان الحكم على كيفية استجابة المصارف إلى الأزمة الراهنة، ومدى أثر الأزمة السورية على الأداء المالي للمصارف التقليدية.

مما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث بما يلي:

- ما هو أثر الأزمة السورية على القطاع المصرفي الخاص التقليدي في سورية
- ما مدى كفاءة المصارف التقليدية الخاصة خلال فترة الأزمة السورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في محاولة تحديد أثر الأزمة السورية على القطاع المصرفي ، ومن ثم التعرف على أداء المصارف الخاصة التقليدية ، وعلى ذلك يمكن التمييز بين أهمية البحث النظرية وأهميته التطبيقية.

- الأهمية النظرية: تتركز الأهمية النظرية من خلال تحديد أثر الأزمة السورية الراهنة على أداء المصارف الخاصة التقليدية. ستتبع الأهمية النظرية بشكل رئيسي من تحليل أداء القطاع المصرفي خلال فترة الأزمة السورية، ومن ثم التعمق في تحليل الأداء المالي لمصرفين خاصين تقليدين.
- الأهمية التطبيقية: قام البحث بتقديم نتيجة واضحة للمهتمين بالشأن المصرفي السوري (أكاديميين ومهنيين) حول كفاءة القطاع المصرفي التقليدي الخاص خلال فترة الأزمة السورية من خلال استخدام أدوات التحليل الاقتصادي المالي في رصد الظاهرة المدروسة.

ويهدف البحث إلى ما يلي:

- تقديم تقويم أكاديمي لعمل القطاع المصرفي الخاص التجاري خلال فترة الأزمة السورية، ولقياس كفاءة هذه القطاع، حيث يفترض بالنتائج المرجو الحصول عليها من هذا البحث أن تكون عوناً لجميع المهتمين بمتابعة السوق المصرفية السورية (مستثمرين، مؤسسات منافسة، صناع قرار وراسمي السياسات) في تحديد موقفهم من هذا القطاع.

- تقييم الأداء المالي لمصرفين خاصين تقليديين.

التساؤلات البحثية

من خلال أهداف البحث يمكن استنتاج التساؤلين التالين:

- ما هو أثر الأزمة السورية على كفاءة المصارف التقليدية؟
- ما هو مدى كفاءة الأداء المالي للمصارف التقليدية الخاصة خلال فترة الأزمة السورية؟

منهجية البحث:

في إطار طبيعة مشكلة البحث، فإن البحث يتبع بشكل رئيسي على منهجين الاستنباطي والاستقرائي، وذلك من خلال تجميع البيانات من المصادر المختلفة والاطلاع على الدراسات السابقة، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري للبحث، وتحديد أسئلة البحث وفرضياته الذي يتمحور حول تقديم إجابات لمشكلة البحث، وتم الاعتماد أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي، الذي ينطلق من ظاهرة موجودة في المجتمع، وهو يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها وبيان العلاقة بين مكوناتها من خلال دراسة مؤشرات الأداء المالي لعينة من المصارف التقليدية الخاصة، واستخدم من أجل ذلك الإفصاحات والقوائم المالية للمصارف، ثم قام الباحث بجمع البيانات، ومن ثم تحليلها وفق مقياس camel.

مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل المجتمع الأصلي للدراسة، المصارف التقليدية الخاصة في الجمهورية العربية السورية، والتي زاولت عملها خلال فترة الأزمة السورية منذ عام 2011، إلى نهاية عام 2017، والبالغ عددهم وفق مصرف سورية المركزي (15) مصرف، وتضم عينة الدراسة مصرفين تقليديين وهما: مصرف عودة BASY، مصرف سورية والمهجر BSO، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية.

أداة الدراسة

تم استخدام مقياس CAMEL لقياس كفاءة المصارف، حيث اعتمد على 15 مؤشر مبوبة وفق خمس تقسيمات وهي: (1) كفاية رأس المال (CAR)، (2) جودة الأصول (AQ)، (3) جودة الإدارة (MQ)، (4) إدارة الربحية (RO)، (5) إدارة السيولة (LM).

حدود البحث:

اعتمد الباحث على بيانات وإفصاحات المصارف عينة الدراسة التي زاولت عملها خلال فترة الأزمة من عام 2011 لغاية عام 2017.

1- الإطار النظري:

تعتبر المصارف التقليدية أقدم أنواع المصارف من حيث النشأة، وأهمها وأكثرها انتشارا، وقد شهد نشاط هذه المصارف تطورات كثيرة منذ نشأتها قبل قرون عديدة، بداية بالثورة الصناعية الأوروبية وما نتج عنها من اتساع في رقعة المبادلات التجارية، ووصولا إلى ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية التي انعكست بشكل واضح على تطور أعمال المصارف التجارية، من خلال توسع نشاطاتها، وتضخم أعمالها بدخولها عدة مجالات جديدة لم تكن سابقا من تخصصها.

لذلك، فالحديث عن مفهوم المصارف التقليدية يقتضي منا التفرقة بين المفهوم التقليدي (أو الأساسي)، والمفهوم الحديث فيما أصبح يسمى بالمصارف الشاملة.

(1-1) تعريف المصارف التقليدية:

تعرف المصارف التقليدية – حسب المفهوم التقليدي- على أنها " مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع" (شيحة، 1998، ص 127)

كما تعرف أيضا بأنها " نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان" (هندي، 2002، ص 5).

يمكن أن نستخلص مما سبق بأن المصرف التقليدي بمفهومه القديم هو عبارة عن مؤسسة مالية، هدفها الأساسي هو تحقيق الربح من خلال القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، حيث يتركز نشاطها في قبول الودائع وتقديم القروض قصيرة الأجل إضافة إلى انفرادها بوظيفة خلق نقود الودائع.

أما المفهوم الحديث للمصارف التقليدية فيتحدد من خلال ما أصبح يعرف بالمصارف الشاملة، هذا المفهوم الجديد حاول بعض الكتاب توضيحه من خلال تعاريف مختلفة ومتعددة، أهمها ما يلي:

أن المصارف الشاملة هي " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، من كافة القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي" (عبد الحميد، 2003، ص 15).

" المصرف الشامل هو المصرف الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات ويمنح الائتمان لكل القطاعات " (السيسي، 2003، ص 75).

مما سبق يمكن تعريف المصرف الشامل: على أنه الشكل المعاصر للمصرف التقليدي، ويقوم أساسا على التنويع في مصادر التمويل واستخداماتها أيضا، وكذلك التنويع والتحديث في الخدمات المصرفية المقدمة لإرضاء رغبات العملاء وتلبية متطلباتهم المتنوعة، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الحكومية السورية مقسمة وفق القطاعات، في حين أن المصارف الخاصة التقليدية تصنف بشكل عام بالمصارف الشاملة.

(1-2) أسس وخصائص العمل المصرفي في المصارف التقليدية:

يقوم العمل المصرفي في المصارف التقليدية على ما يلي (المغربي، 2004، ص 77):

- التعامل بالفائدة: حيث يعتمد المصرف التقليدي في قيامه بوظيفة الوساطة المالية أساسا على نظام الفائدة أخذا وعطاء، حيث تعتبر الفائدة المصدر الأساسي لتحقيق الربح.
- سلعية النقود: يتعامل المصرف التقليدي بالنقود على أساس أنها سلعة يتم الاتجار فيها، حيث تعتبر النقود مادة أولية يحصل عليها المصرف من المودعين مقابل دفع أسعار فائدة معينة، ثم يقوم بتوظيف كونها منتجا يأخذ صورة قروض واستثمارات متنوعة ومختلفة يقدمه المصرف للمقترضين مقابل الحصول على سعر فائدة أعلى من ذلك المدفوع للمودعين.
- تجميع المدخرات: تعتبر الودائع المصدر الأساسي لأموال المصرف التي يوظفها في منح الائتمان، وبالتالي فهو يعتمد على قوة هذه الودائع ومدى كفايتها عند ممارسة عملياته المصرفية، وعليه أن يحسن استخدامها حتى يوطد مركزه المالي ويكسب ثقة الأفراد.
- توظيف الموارد في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية: حيث تعد خدمة الإقراض الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التقليدية إضافة إلى كونها المصدر الأول للربحية.

• التنويع المالي: يعتمد المصرف التقليدي على قاعدة التنويع في المصادر والاستخدامات، بحيث يسعى إلى الحصول على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة، كما يقدم قروض متنوعة ومختلفة الآجال، وذلك بهدف مواجهة مخاطر الإقراض والاستثمار وتعظيم العائد المتوقع.

انطلاقا من الأسس السابقة الذكر التي يعتمد عليها المصرف التقليدي في القيام بنشاطاته، يمكن استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها المصرف التجاري التقليدي عن غيره من المصارف والتي تتمثل فيما يلي:

✓ الانفراد بوظيفة خلق النقود الائتمانية، وذلك بالاعتماد على طبيعتها كمصارف ودائع.

✓ الاعتماد بشكل كامل على الموارد الخارجية وخاصة الودائع.

(1-3) الوظائف والأعمال التي تؤديها المصارف التقليدية:

تنقسم وظائف المصارف التقليدية إلى وظائف أساسية ترتبط بالمفهوم التقليدي للمصرف التقليدي وترتكز في مجملها على الوظيفة الرئيسية للمصرف وهي الوساطة المالية، كما وجدت وظائف حديثة نتجت عن تحول مفهوم المصارف التقليدية إلى المصارف الشاملة، هذا بالإضافة إلى تقديم المصارف التقليدية لخدمات مصرفية أخرى متنوعة (بوخلالة، 2017، ص 65) وهي:

1- الوظائف التقليدية: يقوم المصرف بمفهومه التقليدي بمجموعة من الوظائف منها الأساسية ومنها الثانوية، فأما الوظائف الأساسية فتتمثل في:

- تلقي الودائع من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، مع الالتزام بإعادتها لهم عند الطلب أو بعد أجل معين يتم الاتفاق عليه، وقد تكون الوديعة بفائدة وقد تكون دون ذلك.

- منح القروض لمختلف العملاء من أفراد ومؤسسات، حيث يتعهد هؤلاء الأفراد والمؤسسات بسداد تلك الأموال المقترضة مع الفوائد والعمولات المستحقة عليها، وقد يكون ذلك دفعة واحدة أو على أقساط، وفي تواريخ محددة (عبد الحميد، 2003، ص 103).

- خلق نقود الودائع، وتتلخص هذه العملية في منح قروض من ودائع ليس لها وجود فعلي، تسمى بالودائع المشتقة (بوخلالة، 2017، ص 65).

إضافة إلى ما سبق، يقوم المصرف بوظائف أخرى ثانوية تتمثل في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة مثل: شراء وبيع العملات الأجنبية، خصم الأوراق التجارية وتحصيلها لصالح العملاء، تحصيل الشيكات، تنظيم حسابات العملاء، وتسديد ديونهم، وصرف الأجور والمرتبات لمستخدميهم، إضافة إلى تأجير الخزائن الحديدية للعملاء (الحمزاوي، 1997، ص 43).

2- الوظائف الحديثة: من أهم الوظائف الحديثة التي تؤديها المصارف التقليدية في إطار تحولها إلى مصارف شاملة، ما يلي (بوخلالة، 2017، ص 65):

أ. القيام بعمليات التمويل التأجيري (الائتمان الايجاري).

ب. إنشاء صناديق الاستثمار: التي تستثمر فيها أموال العملاء المودعة لدى المصرف، في شراء الأوراق المالية.

ت. تقديم القروض لكافة النشاطات الاقتصادية ولمختلف الآجال وهذا ما يمكن الشركات من زيادة الطاقة الإنتاجية لها، وتحسين نوعية منتجاتها، كما أنه يساهم بشكل كبير في تخفيف مخاطر القروض بالنسبة للمصرف، وذلك من خلال التنويع في مكونات المحفظة الاستثمارية.

ث.تقديم الاستشارات الفنية حول المشاريع الاقتصادية الجديدة بهدف مساعدة العملاء على استغلال الفرص الاستثمارية الجديدة.

ج. التعامل بالبطاقات الائتمانية، حيث يتم استبدال النقود ببطاقات ائتمان مضمونة من المصارف، يستخدمها العميل في شراء كل حاجياته، على أن يسدد قيمة تلك المشتريات للمصرف خلال فترة زمنية معينة، وهذا مقابل عمولة أو فائدة.

ح. نشاط التأمين: حيث امتد نشاط المصارف الشاملة إلى تقديم خدمات غير مصرفية، ومن ذلك تقديم خدمات التأمين على القروض، التأمين على الممتلكات التي يقتنيها الأشخاص عن طريق الاقتراض من المصرف (عوض الله & القولي، 2003، ص 118).

خ. وقد أصبحت الخدمات الحديثة التي تقدمها المصارف التقليدية، أهم مجالات المنافسة فيما بين هذه المصارف حيث تتميز هذه الخدمات باستعمال التقنيات العالية، وبالسرعة والسهولة في الأداء.

2- التحليل والمناقشة:

يتكون القطاع المصرفي السوري من 20 مصرف عامل (ستة حكومية وخمسة عشر مصرفا خاصا منها ثلاثة مصارف إسلامية). ولقد تأثر القطاع المصرفي السوري بشقيه العام والخاص بشكل مباشر وسريع بالأزمة منذ اندلاعها، لكون إحدى الخصائص المميزة له شدة حساسيته للاستقرار السياسي والأمني، كما أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها كلّ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي أضعفت من قدرة النظام المصرفي الرسمي في تمويل التجارة الخارجية، وحدت من دوره كوسيط يحول المدخرات من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. وقد وسعت من عمليات تهريب الأموال غير الشرعية، كما أن تراجع معدلات الدخل عموما وحالة عدم اليقين وسعا من المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل وحدّا من عمليات الإيداع والتمويل. لكن ومنذ العام 2014 وحتى الآن استطاع القطاع المصرفي التكيف والاستمرار، بل تمكن من تعزيز مؤشرات الربحية و السيولة لديه، التي تراجعت في بداية الأزمة، نتيجة تراجع حجم الودائع لدى المصارف العاملة في سورية، والتي عانت من ارتفاع المخاطر التشغيلية والائتمانية، فلجأت إلى زيادة المخصصات للتحوط منها.

يتضمن هذا المبحث رصد لأداء القطاع المصرفي المصارف التقليدية الخاصة ومقارنتها مع المصارف الحكومية والمصارف الإسلامية الخاصة، خلال الأزمة لتحديد علامات التحسن التي سجلها، وذلك من خلال دراسة أداء القطاع المصرفي، من عدة جوانب.

(2-1) الودائع

(2-1-1) الحصة السوقية:

مازالت المصارف العامة تحافظ على المراتب الأولى، من حيث إجمالي الودائع، وذلك لانتشارها الأوسع نسبياً، مقارنة مع المصارف الخاصة. إضافة إلى اعتماد المؤسسات العامة عليها في تسوية المعاملات أكثر من اعتمادها على المصارف الخاصة. ووفقا للبيانات الإحصائية (المتوافرة والتقديرات علماً أن أخر ميزانية موحدة وتقرير سنوي منشور من قبل مصرف سورية المركزي كان لعام 2015) فقد بلغت الحصة السوقية للمصارف العامة ما يعادل 66% من إجمالي الودائع في العام 2011 ، أما المصارف الخاصة فقد بلغ إجمالي الودائع فيها حوالي 375 مليار ليرة سورية ما يعادل 34% من إجمالي الحصة السوقية للقطاع، منها حوالي 5% للمصارف الاسلامية (التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعام 2011).

أما في العام 2015، فقد ارتفعت حصة المصارف الخاصة عموما إلى 36% من إجمالي الودائع، انعكس جُلّها لدى المصارف الإسلامية، حيث كان نصيبها حوالي 8%، لتنخفض بذلك حصة المصارف العامة إلى 64% تقريباً (التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعام 2015).

(2-1-2) حجم الودائع:

تراجع حجم الودائع مع بداية الأزمة من 1401 مليار ليرة سورية في العام 2010 إلى 1055 مليار ليرة سورية في العام 2012 ، لكن ومع تحسن نشاط القطاع المصرفي في الأعوام الأخيرة، عادت الودائع للتحسن ووصلت إلى ما يقارب 1445 و1690 مليار ليرة سورية في العامين 2014 و2015 على التوالي (الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي للأعوام بين 2010-2015).

أما فيما يخص التوزع الهيكلي للودائع، فتشير الأرقام إلى تراجع الأهمية النسبية للودائع طويلة الأجل، من إجمالي الودائع، بشكل ملحوظ خلال الفترة 2011 – 2015، حيث انخفضت من 32% إلى 20%، نتيجة تفضيل المودعين للسيولة أو للأنواع الأخرى من الودائع، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة القطاع المصرفي على تقديم القروض طويلة الأجل التي تحتاجه الشركات لتمويل عمليات الاستثمار. أما الودائع تحت الطلب وودائع الإدخار فقد اتسمت بالاستقرار النسبي خلال الأزمة، غير أنها انخفضت في العام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة، وهذا ما ترافق مع ارتفاع الأهمية النسبية لودائع القطع الأجنبي (المقيمة بالليرة السورية)التي ارتفعت من 16% في عام 2011 إلى 34% ما يعكس انخفاض سعر صرف الليرة السورية، مقابل العملات الأجنبية كونها مقيمة بالعملة المحلية (مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016، ص 51).

(2-2) التسهيلات الائتمانية

(2-2-1) الحصة السوقية للمصارف

تراجع حجم القروض المقدمة من قبل المصارف العامة من 78.3% في العام 2011 إلى حوالي 76.5% في العام 2015، وبالمقابل ارتفعت حصة المصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) من 21.7% في العام 2011 إلى 23.5 (% 308 مليار ليرة سورية)، حيث ارتفعت حصة المصارف الإسلامية بشكل ملحوظ لتصل إلى 7% وهو ما يعادل ضعف حصتها في عام 2011، وهذا الأمر يعود إلى طبيعة وخصوصية العمل المصرفي في المصارف الإسلامية في ظل سياسة التشدد المعتمدة من قبل السلطات النقدية في منح التسهيلات الائتمانية بشكل عام، وسياسات التحوط المتبعة من قبل المصارف عموما والمصارف التقليدية خصوصا في ظل ارتفاع مخاطر الائتمان، وهذا بدوره أسهم في انخفاض حصة المصارف الخاصة التقليدية من 18.3% في العام 2011 إلى 16.5% في عام 2015 (الميزانية الموحدة والتقرير السنوي لمصرف سورية المركزي للأعوام 2011 و2015).

(2-2-2) حجم التسهيلات الائتمانية

انخفضت التسهيلات الائتمانية في بداية الأزمة من 1160 مليار ليرة سورية في العام 2011 إلى 1064 مليار ليرة سورية في العام 2012، ولكن استمرار المصارف بالعمل رغم الصعوبات والعقوبات. إضافة إلى الجهود المبذولة من السلطات النقدية للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، كل ذلك أسهم في العودة التدريجية للنشاط المصرفي، وبالتالي زادت عمليات الإقراض المحددة والقصيرة الأجل والمصحوبة بكثير من الحيطة والحذر، حيث وصل إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية إلى ما يقارب 1205 و1312 مليار ليرة سورية في العامين 2014 و2015 على التوالي، بنسبة

ارتفاع قدرها 4% و13% مقارنة بالعام 2011 (الميزانية الموحدة والتقرير السنوي لمصرف سورية المركزي للأعوام 2011 و2015).

(2-3) الموجودات لدى المصارف

تراجع إجمالي موجودات المصارف العاملة (العامة والخاصة) في سورية مع بداية الأزمة من 2.2 ترليون ليرة سورية في عام 2010 إلى حوالي 2 ترليون ليرة سورية في 2011 ، وذلك مع إحجام العديد من البنوك عن الإقراض، ولكن استطاع القطاع المصرفي استعادة عافيته في خلال عامي 2014 و2015، حيث ارتفعت قيمة موجوداته لتصل إلى حوالي 3.1 ترليون ليرة سورية في العام 2015، ومرتفعا بنسبة 24% مقارنة بالعام 2014 وبنسبة 59% مقارنة بالعام 2011 (الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي للأعوام 2011 و2015).

جاء هذا الارتفاع نتيجة النمو في مكون الموجودات الأجنبية المقيمة بالليرة السورية، والتحسن في حجم القروض الممنوحة من المصارف، بالإضافة إلى تحسن زيادة تحصيلات الفوائد والأقساط وتحسن بند العملات المصرفية، سواء أكانوا من القطاعين العام أم الخاص.

(2-4) الربحية

حقق أغلب المصارف العاملة في سورية في خلال الأزمة خسائر تشغيلية، ذلك نتيجة التشدد الكبير أو حتى التوقف عن عمليات الإقراض، كما ارتفعت المصاريف التشغيلية للمؤسسات، نتيجة ارتفاع نسبة المؤونات التي قامت باقتطاعها لتفادي ارتفاع المخاطر التشغيلية الناجمة عن ارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها أو الديون المعدومة.

وبالنظر إلى النتائج المالية للمصارف نلاحظ أن أغلبها قد أعلن عن تحقيق أرباح، ولكن ليست ناتجة عن الأنشطة التشغيلية، بل هي أرباح ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي الموجود لديها. وذلك نتيجة الانخفاض الكبير الذي شهدته الليرة السورية خلال أعوام الأزمة. أما بالنسبة لأداء المصارف في العام 2015 فقد حقق أغلبها زيادة كبيرة في ربحية السهم وهذا في الحقيقة ناتج عن أمرين (مركز دمشق للبحوث والدراسات، 2016، ص60):

- الأرباح غير المحققة ناتجة عن عمليات إعادة تقييم مركز القطع البنيوي. وشكلت القسم الأكبر من الأرباح لدى غالبية المصارف، لأن العام 2015 شهد انخفاضا كبيراً في قيمة الليرة السورية.
- أرباح تشغيلية والتي شهدت تحسنا نسبيا نتيجة لعودة النشاط التجاري للتحسن، بالإضافة إلى التحسن في الاقتصاد الوطني ككل.

(2-5) تقييم الأداء المالي للمصرفين التقليدين الخاصين وفق نموذج CAMEL

في هذا المبحث تم قياس كفاءة للمصرفين عينة الدراسة من خلال النسب المالية، ومن ثم تم تصنيف المصارف بالاعتماد على المؤشرات وفق الطريقة المتبعة لمجموعة من الدراسات مثل (Kamaruddin & Mohd, 2013)، (بن سفاع، 2008)، (الغصين & نشواتي، 2014) ، ويوضح الجدول (1) طريقة التصنيف وفق كل مؤشر.

الجدول (1) طريقة التصنيف وفق كل مؤشر

المؤشر	قوي	مرضي	وسط	حدي	غير مقبول
CAR1	أكبر من 12	من 8 إلى 12	من 6 إلى 8	من 4 إلى 6	أقل من 4
CAR2	أكبر من 10	من 8 إلى 10	من 6 إلى 8	من 4 إلى 6	أقل من 4
CAR3	أكبر من 10	من 8 إلى 10	من 6 إلى 8	من 4 إلى 6	أقل من 4
AQ1	أقل من 20	من 30 إلى 20	من 40 إلى 30	من 60 إلى 40	أكبر من 60

AQ2	أكبر من 1	من 0.6 إلى 1	من 0.4 إلى 0.6	من 0 إلى 0.4	أقل من 0
AQ3	أقل من 40	من 60 إلى 40	من 80 إلى 60	من 100 إلى 80	أكبر من 100
MQ1	أقل من 40	من 60 إلى 40	من 80 إلى 60	من 100 إلى 80	أكبر من 100
MQ2	أكبر من 40	من 20 إلى 40	من 10 إلى 20	من 5 إلى 10	أقل من 5
MQ3	أقل من 40	من 60 إلى 40	من 80 إلى 60	من 100 إلى 80	أكبر من 100
ROE	أكبر من 15	من 12 إلى 15	من 10 إلى 12	من 8 إلى 10	أقل من 8
ROA	أكبر من 3	من 2 إلى 3	من 1 إلى 2	من 0.5 إلى 1	أقل من 0.5
ROD	أكبر من 4	من 3 إلى 4	من 2 إلى 3	من 1 إلى 2	أقل من 1
LM1	أكبر من 100	من 50 إلى 100	من 35 إلى 50	من 20 إلى 35	أقل من 20
LM2	أقل من 60	من 80 إلى 60	من 90 إلى 80	من 100 إلى 90	أكبر من 100
LM3	أقل من 5	من 10 إلى 5	من 20 إلى 10	من 40 إلى 20	أكبر من 40

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة

ومن ثم تم حساب المتوسط الحسابي لتصنيف المصارف خلال سنوات الدراسة، لمعرفة تصنيف المصرف خلال هذه الفترة (ranjana sahajwala & paul van den bergh,2000)، وفق الجدول (2) مستوى التصنيف ومدى التصنيف الرقمي في نظام camel

الجدول (2) مستوى التصنيف ومدى التصنيف الرقمي في نظام camel

مستوى التصنيف	مدى التصنيف	التصنيف
1	1.4-1	قوي
2	2.6-1.4	مرضي
3	3.4-2.6	وسط
4	4.4-3.4	حدي
5	5-4.4	غير مقبول

Source: Ranjana Sahajwala & Paul Van Den Bergh, Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems, Basel Committee On Banking Supervision Working Papers, 2000, P47

(2-5-1) كفاية رأس المال (CAR)

تم حساب النسب المالية لمؤشر كفاية رأس المال للمصرفين التقليدين، وفق ما يلي:

- CAR_1 = (رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي) / (مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) × 100
- CAR2 = (حقوق الملكية) / (إجمالي الموجودات) × 100
- CAR_3 = (حقوق الملكية) / (إجمالي الودائع) × 100

تم حساب مؤشرات كفاية رأس المال ومن ثم تصنيف المصرف في كل سنة وتحديد تصنيف المصرف خلال الفترة المدروسة، ويوضح الجدول (3) النسب المالية لمؤشرات كفاية رأس المال وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

الجدول (3) النسب المالية لمؤشرات كفاية رأس المال وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

العام	المؤشر	BASY (بنك عودة)				BSO (بنك سورية والمهجر)			
		CAR1	CAR2	CAR3	الوسط الحسابي	CAR1	CAR2	CAR3	الوسط الحسابي
2011	النسبة %	20.18	10.98	13.66	-	14.48	7.91	9.09	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	3	2	2
2012	النسبة %	26.54	14.17	17.83	-	17.74	11.6	13.47	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	1	1	1
2013	النسبة %	35.66	13.39	16.53	-	10.09	6.41	8.13	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	2	2	1.67
2014	النسبة %	33.25	15.78	19.67	-	11.97	7.47	26.61	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	3	1	1.67
2015	النسبة %	40.92	19.85	27.01	-	15.49	9.97	13.95	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	2	1	1.33
2016	النسبة %	54.17	26.27	37.38	-	14.42	11.31	13.51	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	1	1	1
2017	النسبة %	51.87	21.8	29.14	-	16.76	11.9	14.39	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	1	1	1
الوسط الحسابي	النسبة %	37.51	17.47	23.03	-	14.42	9.51	14.16	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	1.86	1.29	1.38

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية والافصاحات السنوية للمصارف عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول السابق:

1-مؤشر كفاية رأس المال CAR1: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 54.17% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة 20.18% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 37.51%، وكانت جميع القيم أعلى 12% خلال فترة الدراسة وبالتالي يمكن القول أن تصنيف المصرف قوي.، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 17.74% في عام 2012، في حين بلغت أقل قيمة 10.09% في عام 2013، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 14.42%، وكانت جميع القيم أعلى 12% خلال فترة الدراسة وبالتالي يمكن القول أن تصنيف المصرف قوي.

2-مؤشر كفاية رأس المال CAR2: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 26.27% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة 10.98% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 17.74%، وكانت جميع القيم أعلى 10% خلال فترة الدراسة وبالتالي يمكن القول أن تصنيف المصرف قوي، بينما بلغت أكبر قيمة مصرف سورية والمهجر 11.9% في عام 2017، في حين بلغت أقل قيمة 7.47% في عام 2014، و بلغ الوسط الحسابي خلال

فترة الدراسة 9.51%، بالتالي يمكن القول أن تصنيف المصرف قوي في بعض السنوات ومرضياً في بعضها ووسط في السنوات الأخرى.

3-مؤشر كفاية رأس المال CAR3: بلغت أكبر قيمة مصرف عودة 37.38% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة 13.66% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 23.03%، وكانت جميع القيم أعلى 10% خلال فترة الدراسة وبالتالي يمكن القول أن تصنيف المصرف قوي، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 26.61% في عام 2014، في حين بلغت أقل قيمة 8.13% في عام 2013، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 14.16%، بالتالي يمكن القول أن تصنيف المصرف قوي.

4- إن تصنيف مصرف عودة ومصرف سورية والمهجر وفق مؤشر كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة قوي، إلا أنه يمكن القول أن أداء بنك عودة كان أفضل من أداء بنك سورية والمهجر.

(2-5-2) جودة الأصول (AQ)

تم حساب النسب المالية لمؤشر جودة الأصول للمصرفين التقليدين، وفق ما يلي:

- AQ1 = (الديون الغير المنتجة)/ (إجمالي المحفظة التمويلية) × 100
- AQ2 = (المخصصات) / (اجمالي المحفظة التمويلية) × 100
- AQ3 = (الديون غير المنتجة) / (حقوق الملكية) × 100

تم حساب مؤشرات جودة الأصول ومن ثم تصنيف المصرف في كل سنة وتحديد تصنيف المصرف خلال الفترة المدروسة، ويوضح الجدول (4) النسب المالية لمؤشرات جودة الأصول وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

الجدول (4) النسب المالية لمؤشرات جودة الأصول وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

العام		BASY				BSO			
		AQ1	AQ2	AQ3	الوسط الحسابي	AQ1	AQ2	AQ3	الوسط الحسابي
2011	النسبة %	10.07	1.01	42.1	-	58.52	6.73	22.61	-
	التصنيف	1	1	2	1.33	4	1	1	2
2012	النسبة %	23.71	1.41	69.9	-	24.95	1.04	52.22	-
	التصنيف	2	1	3	2	2	1	2	1.67
2013	النسبة %	45.82	1.58	116.81	-	64.1	1.49	104.59	-
	التصنيف	4	1	5	3.33	5	1	5	3.67
2014	النسبة %	39.15	1.64	68.61	-	85.16	2.06	75.06	-
	التصنيف	3	1	3	2.33	5	1	3	3
2015	النسبة %	34.46	2.18	28.49	-	52.8	1.11	47.45	-
	التصنيف	3	1	1	1.67	4	1	2	2.33
2016	النسبة %	49.8	2.59	20.39	-	62.49	1.17	34.67	-
	التصنيف	4	1	1	2	5	1	1	2.33

2017	النسبة %	35.39	2.97	14.33	-	55.76	1.48	25.23	-
	التصنيف	3	1	1	1.67	4	1	1	2
الوسط الحسابي	النسبة %	34.06	1.91	51.52	-	57.68	2.15	51.69	-
	التصنيف	2.86	1	2.29	2.05	4.14	1	2.14	2.43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية والافصاحات السنوية للمصارف عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول السابق:

1-مؤشر جودة الأصول AQ1: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 49.8% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة 10.07% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 34.06%، وكان تصنيف المصرف "وسط" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 2.86، في حين بلغت أكبر قيمة مصرف سورية والمهجر في 17.74% في عام 2012، في حين بلغت أقل قيمة 10.09% في عام 2013، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 14.42%، وكان تصنيف المصرف "حدي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 4.14.

2-مؤشر جودة الأصول AQ2: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 2.97% في عام 2017، في حين بلغت أقل قيمة 1.01% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 1.91%، وكان تصنيف المصرف "قوي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف، **بينما** بلغت أكبر قيمة **في** مصرف سورية والمهجر 6.73% في عام 2011، في حين بلغت أقل قيمة 1.04% في عام 2012، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 2.15%، وكان تصنيف المصرف "مقبول" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 1.

3-مؤشر جودة الأصول AQ3: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 116.81% في عام 2013، في حين بلغت أقل قيمة 14.33% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 51.52%، وكان تصنيف المصرف "مرضي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 2.29، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 104.59% في عام 2013، في حين بلغت أقل قيمة 22.61% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 51.69%، وكان تصنيف المصرف "مرضي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 2.14.

4-إن تصنيف مصرف عودة ومصرف سورية والمهجر وفق مؤشر جودة الأصول خلال فترة الدراسة مرضي، إلا أنه يمكن القول أن أداء بنك عودة كان أفضل من أداء بنك سورية والمهجر.

(2-5-3) جودة الإدارة (MQ)

تم حساب النسب المالية لمؤشر جودة الإدارة للمصرفين التقليدين، وفق ما يلي:

- MQ1 = (المصاريف التشغيلية) / الإيرادات التشغيلية) × 100
- MQ2 = (المحفظة التمويلية + الاستثمارات) / (حقوق الملكية + إجمالي الودائع) × 100
- MQ3 =(المصاريف التشغيلية) / (إجمالي الأصول المنتجة) × 100

تم حساب مؤشرات جودة الإدارة ومن ثم تصنيف المصرف في كل سنة وتحديد تصنيف المصرف خلال الفترة المدروسة، ويوضح الجدول (5) النسب المالية لمؤشرات جودة الإدارة وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

الجدول (5) النسب المالية لمؤشرات جودة الإدارة وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

العام		BASY				BSO			
		MQ1	MQ2	MQ3	الوسط الحسابي	MQ1	MQ2	MQ3	الوسط الحسابي
2011	النسبة %	89.77	50.38	9.01	-	67.06	3.61	72.93	-
	التصنيف	4	1	1	2	3	5	3	3.67
2012	النسبة %	99.81	44.74	14.22	-	97.87	25.32	17.55	-
	التصنيف	4	1	1	2	4	2	1	2.33
2013	النسبة %	94.02	36.31	26.71	-	96.58	12.6	44.61	-
	التصنيف	4	2	1	2.33	4	3	2	3
2014	النسبة %	36.03	28.89	9.33	-	48.95	19.22	26.45	-
	التصنيف	1	2	1	1.33	3	3	1	2.33
2015	النسبة %	39.17	17.64	29.03	-	19.3	11.22	11.85	-
	التصنيف	1	3	1	1.67	1	3	1	1.67
2016	النسبة %	5.48	11.19	5.99	-	16.99	6.74	13.67	-
	التصنيف	1	3	1	1.67	1	4	1	2
2017	النسبة %	353.81	9.18	10	-	103.9	5.77	0.74	-
	التصنيف	5	4	1	3.33	5	4	1	3.33
الوسط الحسابي	النسبة %	102.58	28.33	14.9	-	34.69	12.07	26.83	-
	التصنيف	2.86	2.29	1	2.05	3	3.43	1.43	2.62

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية والافصاحات السنوية للمصارف عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول السابق:

1-مؤشر جودة الإدارة MQ1: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 353.81% في عام 2017، في حين بلغت أقل قيمة 5.48% في عام 2016، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 102.58%، وكان تصنيف المصرف "وسط" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 2.86، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 103.9% في عام 2017، في حين بلغت أقل قيمة 16.99% في عام 2016، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 34.69%، وكان تصنيف المصرف "وسط" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 3.

2-مؤشر جودة الإدارة MQ2: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 50.38% في عام 2011، في حين بلغت أقل قيمة 9.18% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 28.33%، وكان تصنيف المصرف "مرضي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 2.29، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 25.32% في عام 2012، في حين بلغت أقل قيمة 3.61% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 12.07%، وكان تصنيف المصرف "حدي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 3.43.

3-مؤشر جودة الإدارة MQ3: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 29.03% في عام 2015، في حين بلغت أقل قيمة 5.99% في عام 2016، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 14.9%، وكان تصنيف المصرف "قوي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 1، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 72.93% في عام 2011، في حين بلغت أقل قيمة 0.74% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 26.83%، وكان تصنيف المصرف "مرضي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 1.43.

4-إن تصنيف مصرف عودة وفق مؤشر جودة الإدارة خلال فترة الدراسة كان مرضي، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 2.05 ، في حين أن تصنيف مصرف سورية والمهجر كان وسط ، بالتالي يمكن القول أن أداء بنك عودة كان أفضل من أداء بنك سورية والمهجر، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 2.62

(2-5-4) إدارة الربحية (RO)

تم حساب النسب المالية لمؤشرات إدارة الربحية للمصرفين التقليدين، وفق ما يلي:

- ROE = (صافي الربح بعد الضريبة) / (حقوق الملكية) × 100
- ROA = (صافي الربح بعد الضريبة) / (إجمالي الأصول) × 100
- ROD = (صافي الربح بعد الضريبة) / (إجمالي الودائع) × 100

تم حساب مؤشرات إدارة الربحية ومن ثم تصنيف المصرف في كل سنة وتحديد تصنيف المصرف خلال الفترة المدروسة، ويوضح الجدول (6) النسب المالية لمؤشرات إدارة الربحية وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

الجدول (6) النسب المالية لمؤشرات إدارة الربحية وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

العام		BASY				BSO			
		ROE	ROA	ROD	الوسط الحسابي	ROE	ROA	ROD	الوسط الحسابي
2011	النسبة %	1.64	0.18	0.22	-	1.05	0.08	0.1	-
	التصنيف	5	5	5	5	5	5	5	5
2012	النسبة %	0.08	0.01	0.01	-	0.92	0.11	0.12	-
	التصنيف	5	5	5	5	5	5	5	5
2013	النسبة %	4.35	0.58	0.72	-	2.93	0.19	0.24	-
	التصنيف	5	4	5	4.67	5	5	5	5
2014	النسبة %	29.12	4.6	5.73	-	25.23	1.88	6.71	-
	التصنيف	1	5	1	2.33	1	3	1	1.67
2015	النسبة %	37.4	7.43	10.1	-	44.85	4.47	6.26	-
	التصنيف	1	4	1	2	1	1	1	1
2016	النسبة %	41.2	10.82	15.4	-	35.35	4	4.78	-
	التصنيف	1	1	1	1	1	1	1	1

2017	النسبة %	−1.35	−0.29	−0.39	−	−3.54	−0.42	−0.51	−
	التصنيف	5	5	5	5	5	5	5	5
الوسط الحسابي	النسبة %	16.06	3.33	4.54	−	15.25	1.47	2.53	−
	التصنيف	3.29	4.14	3.29	3.57	3.29	3.57	3.29	3.38

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية والافصاحات السنوية للمصارف عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول السابق:

1−مؤشر إدارة الربحية ROE: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 41.2% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة −1.35% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 16.06%، وكان تصنيف المصرف "وسط" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 3.29، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 44.85% في عام 2015، في حين بلغت أقل قيمة −3.54% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 15.25%، وكان تصنيف المصرف "وسط" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 3.29.

2−مؤشر إدارة الربحية ROA: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 10.82% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة −0.29% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 3.33%، وكان تصنيف المصرف "حدي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 4.14، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 4.47% في عام 2015، في حين بلغت أقل قيمة −0.42% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 1.47%، وكان تصنيف المصرف "حدي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 3.57.

3−مؤشر إدارة الربحية ROD: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 15.4% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة −0.39% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 4.54%، وكان تصنيف المصرف "وسط" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 3.29، بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر: 6.71% في عام 2014، في حين بلغت أقل قيمة −0.51% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 2.53%، وكان تصنيف المصرف "وسط" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 3.29.

4−إن تصنيف بنك سورية والمهجر كان وسط، في حين أن تصنيف مصرف عودة كان حدي، بالتالي فإن تصنيف سورية والمهجر أفضل من تصنيف بنك عودة.

(2−5−5) إدارة السيولة (LM)

تم حساب النسب المالية لمؤشر إدارة السيولة للمصرفين التقليدين، وفق ما يلي:

- LM_1 = (النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى) / (إجمالي الودائع) × 100
- LM_2 =(النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى) / (إجمالي الأصول) × 100
- LM_3 = (صافي المحفظة التمويلية / إجمالي الودائع) × 100

تم حساب مؤشر إدارة السيولة ومن ثم تصنيف المصرف في كل سنة وتحديد تصنيف المصرف خلال الفترة المدروسة، ويوضح الجدول (7) النسب المالية لمؤشرات إدارة السيولة وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011−2017

الجدول (7) النسب المالية لمؤشرات إدارة السيولة وتصنيف كل مصرف خلال الفترة بين عامي 2011-2017

العام		BASY				BSO			
		LM1	LM2	LM3	الوسط الحسابي	LM1	LM2	LM3	الوسط الحسابي
2011	النسبة %	47.77	38.4	51.39	-	49.21	42.8	1.46	-
	التصنيف	3	1	5	3	3	1	1	1.67
2012	النسبة %	52.26	41.54	40.1	-	62.33	53.64	21.17	-
	التصنيف	2	1	5	2.67	2	1	4	2.33
2013	النسبة %	55.92	45.28	22.84	-	105.12	82.92	4.76	-
	التصنيف	2	1	4	2.33	1	3	1	1.67
2014	النسبة %	77.73	62.35	20.98	-	315.32	88.56	3.48	-
	التصنيف	2	2	4	2.67	1	3	1	1.67
2015	النسبة %	103.86	76.34	14.63	-	130.08	92.99	5.92	-
	التصنيف	1	2	3	2	1	4	2	2.33
2016	النسبة %	116.82	82.09	7.68	-	113.59	95.06	2.81	-
	التصنيف	1	3	2	2	1	4	1	2
2017	النسبة %	113.13	84.63	7.62	-	114.03	94.32	2.88	-
	التصنيف	1	3	2	2	1	4	1	2
الوسط الحسابي	النسبة %	81.07	61.52	23.61	-	127.1	78.61	6.07	-
	التصنيف	1.71	1.86	3.57	2.38	1.43	2.86	1.57	1.95

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية والافصاحات السنوية للمصارف عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول السابق:

1-مؤشر إدارة السيولة LM1: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 116.82% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة 47.77% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 81.07%، وكان تصنيف المصرف "مرضي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 1.71،بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 315.32% في عام 2014، في حين بلغت أقل قيمة 49.21% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 127.1%، وكان تصنيف المصرف "مرضي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 1.43.

2-مؤشر إدارة السيولة LM2: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 84.63% في عام 2017، في حين بلغت أقل قيمة 38.4% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 61.52%، وكان تصنيف المصرف "مرضي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 1.86،بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 95.06% في عام 2016، في حين بلغت أقل قيمة 42.8% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 78.61%، وكان تصنيف المصرف "وسط" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 2.86.

3-مؤشر إدارة السيولة LM3: بلغت أكبر قيمة في مصرف عودة 51.39% في عام 2011، في حين بلغت أقل قيمة 7.62% في عام 2017، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 23.61%، وكان تصنيف المصرف "حدي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 3.57،بينما بلغت أكبر قيمة في مصرف سورية والمهجر 21.17% في عام 2012، في حين بلغت أقل قيمة 1.46% في عام 2011، و بلغ الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 6.07%، وكان تصنيف المصرف "مرضي" وسطياً، حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 1.57.

4-أن مصرف عودة كان تصنيفه وسط خلال فترة الدراسة حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف2.38، في حين أن مصرف سورية والمهجر كان تصنيفه مرضي حيث بلغ الوسط الحسابي للتصنيف 1.95.

الاستنتاجات والتوصيات:

- الاستنتاجات

1. شهد القطاع المصرفي خلال الازمة السورية ضغوطات نتيجة استمرار العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سورية والتي أثرت سلباً على حركة عمليات تمويل التجارة الخارجية من حيث تقييد إمكانية التعامل مع البنوك المراسلة الخارجية من جهة وشح فرص الاستثمار في المصارف المراسلة دولياً سواءً على شكل إيداعات نقدية أو عن طريق شراء محافظ استثمارية دولية بالدولار الأمريكي ذات مردود ثابت.
2. شهد القطاع المصرفي الخاص انخفاضاً في صافي الأرباح في معظم سنوات الأزمة، بالإضافة إلى أن بعض المصارف شهدت خسائر في أرباحها خلال فترة الأزمة السورية.
3. حقق مصرف عودة تصنيفاً قوياً وفق مؤشر كفاية رأس المال، وتصنيفاً مرضياً وفق مؤشر كفاية جودة الأصول، وتصنيفاً مرضياً وفق مؤشر جودة الإدارة، وتصنيفاً حدياً وفق مؤشر الربحية، و تصنيفهما وسطاً وفق مؤشر إدارة السيولة
4. حقق مصرف سورية والمهجر تصنيفاً قوياً وفق مؤشر كفاية رأس المال وتصنيفاً مرضياً وفق مؤشر كفاية جودة الأصول، وتصنيفاً وسطاً وفق مؤشر جودة الإدارة، وتصنيفاً وفق مؤشر الربحية، وتصنيفاً مرضي وفق مؤشر إدارة السيولة.
5. كان تصنيف مصرف عودة خلال فترة الأزمة السورية متفاوتاً بين مرضي ووسط، وكانت أفضل السنوات في عام 2016 بمتوسط بلغ 1.53، في حين كان عام 2013 أقل تصنفياً بمتوسط بلغ 2.8، ويعتبر تصنيف مصرف عودة مرضياً خلال فترة الأزمة السورية.
6. كان تصنيف مصرف سورية والمهجر خلال فترة الأزمة السورية متفاوتاً بين مرضي ووسط، وكانت أفضل السنوات في عامي 2015 وعام 2016 بمتوسط بلغ 1.67، في حين كان عام 2011 أقل تصنفياً بمتوسط بلغ 2.87، ويعتبر تصنيف مصرف سورية والمهجر مرضياً خلال فترة الأزمة السورية.

- **التوصيات:**

1. تعديل الدوري للقوانين والتشريعات الناظمة لعمل المصارف متضمنة تغير الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن الأزمات المالية الطارئة أو مواجهة مخاطر الناجمة عن فتح قنوات ووسائل جديدة لعمل المصارف.
2. ضرورة وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها، والضبط الجيد للتركيزات الائتمانية والقروض من خلال شروط منح القروض بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة بالإضافة إلى ضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عمليات ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي

يضعها مصرف سورية المركزي في هذا لخصوص، وضرورة الاحتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

3. الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية، وضرورة التعاون مع مصرف سورية المركزي بعمليات التخطيط وبوضع السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل، ومراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد لتحقيق كفاءة عالية على إدارة المخاطر

4. بالنسبة للمصارف التي عانت من خسائر، يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتطلب من المصرف سورية المركزي تقييد العمليات غير الإيجابية من خلال إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية و المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية.

5. ضرورة توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة. ووضع الأسس والقوانين لتنظم عملية الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة.

References:

- **المراجع العربية:**

Bin Sa`fa, Ali Mansour Muhammed - Performance Appraisal Using the CAMEL Model An Analytical Study of the Performance of the National Bank of Yemen for the Years 2003-2007, Journal of Administrative and Economic Sciences, University of Aden, No. 2, 2008.

Bou Fogha, Siham - Competition between conventional and Islamic banks, PhD thesis in the Department of Economic Sciences, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Kassadi Merbah University, Ouargla, Algeria, 2017

Al-Hamzawy, Muhammad Kamal Khalil - Economics of Banking Credit, Ma'arif Al-Maarif, Alexandria, 1997

Al-Sisi, Salah Al-Din Hassan - The Banking Sector and the National Economy, World of Books, Cairo, 2003

Shiha, Mostafa Rashid - Al-Wajeez in Monetary, Banking and Stock Economics, New University Publishing House, Alexandria, 1998

Abdel Hamid, Abdel-Muttalib - comprehensive banks operations and management, University House, Egypt, 2003

Awad Allah, Zainab & Al-Quli, Osama Muhammad - Fundamentals of Monetary and Banking Economics, Al-Halabi Publications, Alexandria, 2003

Al-Ghussein, Ragheb & Nashawati, Muhammad - Evaluating the financial performance of Jordanian Islamic and traditional banks using the indicators of the CAMEL model, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Series of Economic and Legal Sciences, Volume 36, Issue 1, 2014.

Al-Farra, Ahmed Nour El-Din - Analysis of the American Banking Rating System CAMELS (as a Tool for Banking Sector Control), Case Study of the Bank of Palestine, MA, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Islamic University of Gaza, 2008.

Al-Mughrabi, Abdel Hamid Abdel-Fattah - Strategic Management in Islamic Banks, Research No. 66, Islamic Development Bank, Islamic Institute for Research and Training, Jeddah, 2004.

Hindi, Munir - Commercial Banking Department, Decision Making Entrance, 3rd Floor, Modern Arab Office, Alexandria, 2002.
Annual reports and unified budget of the Central Bank of Syria for the years between 2010-2015
Damascus Center for Research and Studies, 2016, p. 51

- **المراجع الأجنبية:**

Munir, Maryam binti Badrul & Bustamam, Ummi Salwa Ahmad- *Camel Ratio On Profitability Banking Performance (Malaysia Versus Indonesia***)**, International Journal of Management, Innovation & Entrepreneurial Research, EISSN: 2395-7662, Vol. 3, No 1, April 2017, p 30-39
Sangmi, Mohi-ud-Din - *Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL Model*, University of Kashmir , Srinagar, Pak. J. Commer. Soc. Sci, Vol. 4 (1), 2010, p 40-55
Ghazavi, Masoud & Bayraktar, Sema- *Performance Analysis Of Banks In Turkey Using Camels Approach Case Study: Six Turkish Banks During 2005 To 2016*, journal of Business Research Turk, DOI: 10.20491/isarder.2018.458

- **المواقع الالكترونية:**

مصرف سورية المركزي	24/4/2019 3:15 pm	http://cb.gov.sy/ar
سوق دمشق للأوراق المالية	12/4/2019 3:30 pm	http://www.dse.sy/